OIC/COMCEC-30/2014

الأصل إنجليزي

تقرير
الأمانة العامة
بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري

مقدم إلى الدورة الثلاثين
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)

اسطنبول، الجمهورية التركية

2014/11/28-25

الفهـــــــــــــــــــــــــرس

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
1	تقديم	1
2	التعاون في مجال التجارة	1
3	تطوير النقل	5
4	تطوير قطاع السياحة	7
5	الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي	10
6	برامج تخفيف وطأة الفقر	12
7	التعاون في المجالين المالي والإحصائي	15
8	التعاون مع منظمات إقليمية ودولية أخرى	16
9	الأنشطة المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء	18
10	تعزيز دور القطاع الخاص	21
11	التنسيق بين الوكالات	23
12	التقييم والتوصيات	24
13	الملحق	26

{()}{()}{()}

أولا: تقديم

1. واصلت الأمانة العامة التركيز على تنسيق أنشطة التعاون الاجتماعي الاقتصادي للمنظمة، مما أكد أهمية تنفيذ مختلف قرارات المنظمة على النحو الذي ورد في ميثاقها، والاتفاقات متعددة الأطراف الأخرى وبشكل خاص برنامج العمل العشري (2005–2015). وعلى إثر تولي معالي السيد إياد مدني مهامه أمينا عاما للمنظمة في 2014/1/1 نالت الحاجة لإعطاء أولوية للتنسيق بين مختلف هيئات المنظمة ومؤسساتها، زخما إضافيا. ويسلط هذا التقرير الضوء على مختلف المساعي التي بذلتها الأمانة العامة من أجل الإسراع بتنفيذ قرارات المنظمة ومقرراتها في المجال الاقتصادي وفقا لبرنامج العمل العشري.

2. ويبرز التقرير الجهود التي اتخذت على وجه التحديد من أجل تعزيز التعاون البيني في إطار المنظمة في مجال التجارة واللوجستيات وتنمية السياحة والعمل والقدرة الانتاجية والزراعة والتنمية الريفية. إضافة الى ذلك استقيت مختلف الأعمال التي انجزت خلال السنة قيد الاستعراض، من أهمية زيادة الشراكات الاقليمية والدولية للاسراع بتنفيذ قرارات المنظمة وتنفيذ مشاريعها الوطنية والعابرة للحدود.

3. وتجدر الاشارة إلى أن عقد الاجتماع الأول على مستوى القيادة بين الأمين العام للمنظمة ورئيس مجموعة البنك وما تلاه من سلسلة اجتماعات للجان فرعية كانت تهدف إلى تعزيز التنفيذ الفعال لمشاريع للمنظمة من قبيل منتدى الاستثمار في آسيا الوسطى وإرساء هياكل المؤسسة المتخصصة الجديدة للأمن الغذائي في أستانا، كازاخستان، وإجراءات التخصيص الفعال لأموال للتخفيف من وطأة الفقر لمصلحة القطاعات الهشة في مجتمعات المنظمة.

4. اضافة إلى ذلك، يسلط التقرير الضوء على نتيجة المؤتمر الاسلامي الثامن لوزراء السياحة، التي عقد في بانجول، غامبيا (4–2013/12/6) واختيار المدينتين الفائزتين بجائزة منظمة التعاون الاسلامي للمدينة السياحية لعامي 2015 – 2016. كذلك بين عقد المنتدى الدولي الأول حول السياحة الاسلامية في جاكرتا، اندونيسيا (2–2014/6/3) الرغبة في تفعيل التعاون البيني في اطار المنظمة في هذا المجال الحيوي الذي يكتسب شعبية بسرعة في أوساط الطبقة الوسطى المتزايدة والعدد المتزايد للشباب المتعلم من سكان الدول الأعضاء في المنظمة.

ثانيا: التعاون في مجال التجارة

5. منذ انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك استمر التركيز اللازم لتفعيل نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وتنفيذ الاتفاقية العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري واتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز وحماية وضمان الاستثمار بين الدول الأعضاء. وعليه، إضافة للجهود المبذولة لاستكمال التدابير الإدارية اللازمة لتدشين هذا النظام، تمت دراسة المكونات الأخرى غير الجمركية لنظام الأفضلية التجارية للمنظمة على النحو اللازم خلال السنة قيد الاستعراض. ويشمل التقرير التالي استعراضا حديثا للعلاقات التجارية في الدول الأعضاء في المنظمة وتعزيز تنسيق الأنشطة في اطار خارطة الطريق لتعزيز التجارة البينية في اطار المنظمة وتمويل التجارة وتأمين إئتمان الصادرات وتعزيز التجارة.

استعراض سير التجارة البينية في اطار المنظمة

6. خلال السنة قيد الاستعراض استمر نمو التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة. حيث ارتفعت تجارة الدول الأعضاء من 4,126,01 ترليون دولار أمريكي سنة 2012 إلى 4,184,0408 ترليون دولار أمريكي في 2013، أي

بزيادة 1,41%. وقد شكلت التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة 11,34% من التجارة العالمية سنة 2012 مقارنة بـــ10,8% في 2011.

7. كذلك بلغ اجمالي قيمة التجارة البينية في إطار المنظمة 778,75 مليار دولار أمريكي سنة 2013 مقابل 751,68 مليار دولار أمريكي في 2012، أي بزيادة 3,60%. في الوقت نفسه ارتفعت نسبة التجارة البينية في اطار المنظمة من اجمالي تجارة الدول الأعضاء من 18,45% سنة 2012 إلى 18,70% سنة 2013، أي بزيادة قدرها 1,33%.

التجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي/ التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي 2004 – 2012									
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حجم التجارة العالمية للمنظمة									
الحجم الإجمالي للتجارة العالمية للسلع (بملايير الدولار)	26.300	23.890	23.890	31.900	25.300	30.290	35.780	36.134	36.775
إجمالي حجم تجارة السلع لمنظمة التعاون الإسلامي (بملايير الدولارات)	1.776.11	2.139.32	2.560.29	3.380.74	2.569.05	3.182.12	3.880.016	4,126.01	4.184.08
حصة منظمة التعاون الإسلامي من التجارة العالمية (%)	6.77 %	%8.96	%9.28	%10.61	%10.28	%10.57	%10.80	%11.34	%11.37
التجارة الإسلامية البينية									
قيمة التجارة الإسلامية البينية (بملايير الدولارات)	271.45	333.36	420.6	551.02	426.75	539.00	681.86	751.68	778.75
حصة التجارة الإسلامية البينية (%)	15.47%	15.83%	16.63%	%16.60	16.05%	%17.03	%17.80	18.45%	18.70%
المصدر: مركز الدار البيضاء									

8. كانت الدول الأعضاء الرئيسية الفاعلة في مجال التجارة الإسلامية البينية خلال عام 2012 م هي:

الإمارات العربية المتحدة بنسبة 13.40 % بنسبة من حجم التجارة الإسلامية البينية(91,3 مليار دولارأمريكي)، وتركيا بنسبة 10.08%(68.7 مليار دولار أمريكي) والمملكة العربية السعودية بنسبة 9.36% (63.8 مليار دولار)، وإيران بنسبة 8.32% (56.7مليار دولار) وإندونيسيا بنسبة 7.30%(49.7 مليار دولار) وماليزيا بنسبة 6.99% (47.6 مليار دولار) وباكستان بنسبة 4.44% (30.2 مليار دولار) والعراق بنسبة 4.23% (28.8 مليار دولار) ومصر بنسبة 3.59% (24.5 دولار) وسوريا بنسبة3.50 % (23.9 مليار دولار). ومثلت هذه البلدان نسبة 71.19 % من حجم التجارة الإسلامية البينية خلال عام 2012م، حيث بلغت ما قدره 485.3 مليار دولار أمريكي .وفيما يلي قائمة بحصص الفاعلين الرئيسيين وأنصبتهم في مجال التجارة الإسلامية البينية:

الدول الأعضاء الفاعلة الرئيسية في مجال التجارة الإسلامية البينية في عام 2013								
الدول الأعضاء الفاعلة الرئيسية في التجارة البينية			أكبر المصدرين إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي			أكبر المستوردين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي		
الإمارات	91.3	%13.4	الإمارات	60.4	%18.6	إيران	37.7	%10.58
تركيا	68.7	%10.1	السعودية	45.3	%13.9	تركيا	31.4	%8.82
السعودية	63.8	%9.4	تركيا	39.3	%11.5	الإمارات	30.9	%8.69
إيران	56.7	%8.3	ماليزيا	24.9	%7.7	إندونيسيا	26.8	%7.54
إندونيسيا	49.7	%7.3	إندونيسيا	22.9	%7	العراق	23.7	%6.66
ماليزيا	47.6	%7	إيران	19	%5.8	ماليزيا	22.8	%6.39
باكستان	30.2	%4.4	مصر	12	%3.7	باكستان	21.3	%5.97
العراق	28.8	%4.2	الكويت	11.2	%3.4	السعودية	18.5	%5.19
مصر	24.5	%3.6	سوريا	10.5	%3.2	سوريا	13.3	%3.74
سوريا	23.9	%3.5	باكستان	9	%2.8	مصر	12.4	%3.49
الإجمالي	485.3	%71.2	الإجمالي	252.5	%77.6	الإجمالي	238.8	%67.1
المصدر التقرير السنوي لمركز الدار البيضاء لعام 2013 م								

9. في عام 2011 م، تخطت الدول الأعضاء التسعة والعشرون التالية حاجز % 20 لمستوى التجارة الإسلامية البينية، وهو الهدف الذي رسمه برنامج العمل العشري بحلول عام2015 ، وهي: الصومال وجيبوتي وسوريا ولبنان وأفغانستان والأردن وباكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان والعراق والقمر وبوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار وتركمانستان والنيجر واليمن وأوزباكستان ومصر وليبيا وعمان ومالي وتوغو وإيران وأوغندا والبحرين والسودان وغينيا بيساو وتركيا.

تعزيز تنسيق التجارة البينية الإسلامية:

10. سعيا لتحقيق أهداف التنسيق بين مؤسسات المنظمة في مجال التجارة البينية الإسلامية، نظم كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الاجتماع السادس للفريق التشاوري لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بتعزيز التجارة البينية في إطار منظمة التعاون الإسلامي في مراكش، بالمملكة المغربية يومي 3-2014/2/4 حيث استعرض الاجتماع تنفيذ البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتعزيز التجارة البينية وخطة الأنشطة لسنتي 2014-2015 في إطار المجموعات الخمس لتسهيل التجارة وتمويل التجارة وتعزيز التجارة وبناء القدرات وتطوير السلع الاستراتجية. كما بحث الاجتماع تقويم تقدم البرنامج التنفيذي وقدم توصيات بشأن طريق التقدم في التنفيذ من أجل توثيق تنسيق أنشطة الفريق وتحقيق أهداف برنامج العمل العشري.

11. تشمل أبرز التوصيات لتعزيز عمل الفريق الاتسشاري التي اعتمدها الاجتماع : إعداد تقرير تقويم شامل بشأن عمل الفريق الاستشاري وتوثيق التنسيق بين مؤسسات المنظمة ذات الصلة في مجال التجارة بشأن تنفيذ الأنشطة المشتركة والتعجيل بتنفيذ أنشطة العون التجاري على المستوى شبه الإقليمي في إطار منظمة التعاون الإسلامي .كما دعا إلى مزيد من التعزيز للحصول على تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيزها وإنشاء شبكة عالمية لهيئات ترويج التجارة في الدول الأعضاء في المنظمة وتمويل المشاريع الحالية الخاصة بخطة العمل في مجال القطن ومساعدة مالكي المشاريع في منظمة التعاون الإسلامي على إعادة صياغة مشاريعها وتعزيز التشاور والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والتجمعات الاقتصادية والإقليمية في

إطار منظمة التعاون الإسلامي .وشمل توصيات أخرى كتقديم الدعم للمركز الإسلامي لتنمية التجارة باعتباره الأمانة الفنية للفريق الاستشاري وتشجيع جميع وكالات الإبلاغ على تقديم تقويم لأنشطتها المختلفة في ظل مختلف المجموعات.

شبكة هيئات منظمة التعاون الاسلامي المعنية بتنمية التجارة:

12. نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة وغرفة التجارة والصناعة في الشارقة الاجتماع الأول للشبكة العالمية لهيئات منظمة التعاون الإسلامي المعنية بتنمية التجارة، وذلك يومي 17 و 18 /3/ 2014بدولة الإمارات العربية المتحدة .وحضر الاجتماع ممثلون عن الحكومات وهيئات تنمية التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، علاوة على منظمة التعاون الإسلاميو المؤسسات الإقليمية والدولية ومشغلي القطاع الخاص.

13. اتفق االمشاركون في الاجتماع على جملة أمور من بينها إطلاق شبكة هيئات منظمة التعاون الإسلامي المعنية بتنمية التجارة، وإسناد مهمة الأمانة العامة للشبكة إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة، وإنشاء موقع فعال للشبكة على الانترنت، وعقد المؤتمر العالمي للشبكة، وإحداث جائزة لأفضل هيئة لتنمية التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وحشد الموارد لتنفيذ المشاريع التي اعتمدتها الشبكة .كما تناول الاجتماع بالتفصيل مسألة الولاية المحتملة للشبكة في مجالات بناء القدرات وتعزيز التجارة والمعلومات التجارية والدراسات والبعثات التجارية، فضلا عن تسهيل التجارة والاستثمار.

تسهيل التجارة:

14. جددت الأمانة العامة دعوتها للدول الأعضاء في المنظمة لتنفيذ بعض الصكوك التجارية متعددة الأطراف الهامة بين الدول الأعضاء في المنظمة .ويذكر أن كلا من الاتفاقية العامة للتعاون الإقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة واتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول في المنظمة قد دخلتا حيز النفاذ على التوالي في الشهر الرابع من 1981 والشهر الثاني من 1988.

15. وقعت 47 دولة عضوًا الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، في حين صدقت عليها 32 دولة عضوًا، كما وقعت 38 دولة على اتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات وصدقت عليها 27 دولة. ويذكر أن الاتفاقية الأولى نصت على تسهيل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، بينما نصت الاتفاقية الثانية على التزام الدول الأعضاء بتهيئة الظروف المواتية في كل دولة لتعزيز الاستثمارات البينية في إطار المنظمة وتقديم حوافز مختلفة لحركة رؤوس الأموال بينها.

16. كما وقعت 39 دولة عضوا وصدقت 30 دولة على الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية للمنظمة، بينما وقعت 31 دولة وصدقت 16 دولة بريتاس ووقعت 30 دولة وصدقت 16 دول على قواعد المنشأ .بينما قدمت13 دولة عضوا قوائم منتجاتها. ويذكر أن مملكة البحرين صدقت قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية في 2014/6/5، بينما قدمت المملكة المغربية قائمة منتجاتها المندرجة في إطار نظام الأفضليات التجارية للمنظمة في 2014 /7/18 وعليه، يمكن للجنة المفواضات التجارية أن تجتمع الآن لتدشين آلية تسهيل التجارة هذه التابعة للمنظمة.

17. ملحق طيه وضع توقيع الدول الأعضاء في المنظمة وتصديقها الاتفاقات الاقتصادية حتى2014/8/30م.

18. وفي هذا الصدد، يرجى من الدول الأعضاء التي لم تستكمل بعد عملية التوقيع والتصديق على نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، أو التي لم تقدم بعد قوائمها وفقا لمقتضيات القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية، أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقت ممكن، ويشمل ذلك تقديم الدفعات السنوية المحددة للتخفيض، إلى جانب قائمة المنتجات) جداول

الامتيازات ونموذج من الشهادات وعينة من الأختام التي تستعملها سلطات الجمارك لديها وإكمال التدابير الداخلية والتشريعية والإدارية.

تعزيز التجارة:

19. خلال سنة2013 ، نظَّم مركز الدار البيضاء، بالتعاون مع السلطات المعنية في الدول الأعضاء، العديد من المعارض التجارية المتخصصة التي شملت المعرض الأول للمصنوعات اليدوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (11 إلى 2013/4/14) في الدار البيضاء، المملكة المغربية؛ المعرض السادس للصناعات الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، (13 إلى 2013/5/16) في مسقط، سلطنة،عمان؛ المعرض والمنتدى التجاري الاقتصادي الأول، لمنظمة التعاون الإسلامي(13 -16 /5/– 2013)، ينشوان، منطقة نينغشيا ذاتية الحكم، جمهورية الصين الشعبية ؛و المعرض التجاري الرابع عشر لدول منظمة التعاون الإسلامي في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية (22–2013/9/23) والمعرض الثاني للأغذية الحلال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (16–2013/12/18)، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات:

20. خلال عام 2013 م، واصلت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة توسيع نطاق عملياتها الموجهة لتطوير التجارة البينية الإسلامية مع اتخاذ التدابير الاحتياطية الملائمة حتى يتسنى المحافظة على مواردها .وفي السنة نفسها بلغت اعتمادات التجارة للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، حوالي 4.938 مليون دولار أمريكي، مقابل 4.466 مليون دولار أمريكي عام

2012م، أي بزيادة 10%وبلغ مستوى استخدام الاعتمادات نحو 3.900 مليون دولار أمريكي في 2013 أي بنسبة 80% من المبالغ المعتمدة مقارنة ب % 90 من الاعتمادات سنة .2012 ومن ثم، فإن حجم اعتمادات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة على مدى السنوات الست الأخيرة بلغ 5.0 مليون دولار أمريكي بنهاية 2013 أي أنه تضاعف مرتين تقريبا، حيث بلغ2.5 مليار دولار أمريكي عام 2008 م.

21. كذلك، بلغت الالتزامات الجديدة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات1.791 مليون دولار مقارنة ب 1.657مليون دولار لسنة 2012 أي بزيادة .8% وفي السياق نفسه، 2.439مليون دولار مقارنة ب 2.343 مليون بلغت الأعمال التي أمنتها المؤسسة في2013 دولار في 2012 أي بزيادة 4% وإنجاز % 71 من الهدف المحدد لهذه الفترة .إلا أن المؤسسة لم تنج من آثار زيادة مخاطر الائتمانات والاستثمار، خاصة في جنوب أوروبا وشمال أفريقيا مما أدى إلى سداد مطالبات بلغت 1.58 مليون دولار أمريكي مقارنة ب 1.30 مليون أي بزيادة 22% مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. يذكر أن الإجمالي التراكمي لما قدمته المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من تأمينات منذ إنشائها بلغ 13.87 مليار دولار أمريكي لصادرات الدول الأعضاء و 9.03 مليار دولار أمريكي لوارداتها .كما سددت المؤسسة مطالبات قدره 27.5 مليون دولار في الفترة نفسها.

ثالثا : تطوير النقل

تنفيذ مشروع خط السكة الحديد دكار–بورتسودان

22. شاركت الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية في منتدى الاستثمار في غرب إفريقيا الذي عقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة يومي 8–2014/9/9 وقد تلقت مشروع السكة الحديد الذي اعتمدته المفوضية الاقتصادية والنقدية لغرب إفريقيا، والذي يقع في ممر السكة الحديد الخاص بمشروع منظمة التعاون الإسلامي نفسه. ومن ثم اتخذت ترتيبات مع البنك الإسلامي للتنمية وشركاء تمويل آخرين لتمويل دراستي الجدوى والتصميم التين تقدرا ب 3.5 مليون دولار أمريكي و10.1

مليون دولار أمريكي على الترتيب. ويذكر أن المسار الفرعي للقطار يمتد بين دكار، وباماكو سيكاسو–وبوبو ديولاسو (1793كلم).

23. مواصلة لورشة العمل التي عقدت في جيبوتي يومي 18 و 19 /12/ 2012 م، للتصديق على التقرير النهائي للدراسات الاستقصائية السابقة لدراسات الجدوى بشأن الروابط الناقصة في ممر داكار –جيبوتي الذي ينفذه الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقي(نيباد)، التي شارك البنك الإسلامي للتنمية فيها بصفة وكالة مانحة، بدأت ترتيبات مرحلة دراسة جدوى المشروع بالفعل .حيث طلب من الدول الأعضاء أن تدرج روابطها غير المتوفرة في أولوياتها الإنمائية الوطنية من أجل توفير التمويل اللازم.

24. ومن ثم، حصلت الأمانة العامة على المجموعة الكاملة للدراسات السابقة لدراسة الجدوى المذكورة أعلاه ثم قدمتها للدول الأعضاء في المنظمة وشركاء ومؤسسات التنمية .كذلك، طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء وشركاء مؤسسات التنمية النظر في إمكانية تقديم دعم فني وتمويل لملاك مشروع منظمة التعاون الإسلامي في إعداد دراسات الجدوى الخاصة بقطاعاتها القطرية إلى جانب اقتراح مشروع خط السكة الحديد دكار-بورتسودان.

25. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الدراسة السابقة لدراسة الجدوى ركزت على الحلقات غير المتوفرة في ممر النقل بين دكار وجيبوتي بشقيه البري والحديدي .وبحثت الدراسة السمات الفنية الاقتصادية وأداء السكك الحديدية الموجودة كما قومت جدوى بناء سكك حديدية للحلقات غير المتوفرة في ممر دكار جيبوتي .واقترحت الدراسة مسارين بديلين لبناء سكك حديدية للحلقات غير المتوفرة في ممر دكار جيبوتي بالاتساع المعياري للمسافة بين القضيبين والتكلفة التقديرية لترقية شبكات السكك الحديدية الحالية للاتساع المعياري بين القضيبين.

26. كما أوصت الدراسة بالانتقال إلى مرحلة إكمال دراسات التصميم التصوري للحلقات غير المتوفرة، وأوصت بإنشاء لجان وطنية تضم مسئولين من مختلف المؤسسات المعنية في قطاع النقل لرصد وتقويم تنفيذ الأنشطة المخطط لها .إضافة إلى ذلك، أكدت أهمية الدور الحاسم للمجتمعات الاقتصادية الإقليمية التي يعبرها الممر وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) (والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ايكاس) والسوق المشتركة لوسط وشرق إفريقيا وميس والهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) في تعضيد جهود البلدان المعنية وشركاء التنمية في هذا الصدد.

27. ردا على طلب الأمانة العامة، أعرب صندوق أبو ظبي للتنمية عن استعداده للنظر في الإسهام في تمويل مشاريع تشمل القطاعات القطرية المختلفة إلى جانب خط السكة الحديد داكار– بورتسودان فور تلقي طلب رسمي من الدول الأعضاء المعنية بهذا المعنى .كذلك أعربت وزارة النقل والشئون البحرية والاتصالاتفي الجمهورية التركية عن رغبتها في تقديم الدعم لمالكي مشروع المنظمة من خلال المساعدة بتقديم خبراء وتدريب يتعلق بتوخي الحيطة الواجبة .وقد أحيطت الدول الأعضاء في المنظمة المعنية علما بذلك.

28. في تطور ذي صلة، توصلت الأمانة العامة إلى تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب بشأن تقديم الدعم الفني والاستشاري اللازم من خلال النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا بين بلدان الجنوب، إلى أصحاب المشاريع المحتاجين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال مرحلة تنفيذ مشروع سكة حديد دكار -بورسودان .وسوف يكون ذلك في صورة مساعدة للدول الأعضاء في المنظمة في تجهيز مشاريعها لهذه القطاعات على طول ممر النقل المقترح .ومن شأن هذا الإجراء أن يسهل حشد الأموال من الشركاء التقليديين لمنظمة التعاون الإسلامي.

29. في إطار التحالف القائم مع الاتحاد الإفريقي في مجال تنفيذ مشاريع بنى تحتية في إفريقيا، شاركت منظمة التعاون الإسلامي في قمة داكار لتمويل البنى التحتية في إفريقيا والتي عقدت في داكار، السنغال 14 – 15 يونيو 2014، حيث وافقت القمة على إعطاء أولوية لتمويل 16 مشروع بنى تحتية، وأحد هذه المشاريع هو تحديث خط السكة الحديد بين داكار وباماكو، وهو مكون أساسي لمشروع منظمة التعاون الإسلامي لخطة السكة الحديد بين داكار وبورتسودان ومحور الاتحاد الإفريقي للنقل بين داكار وجيبوتي. وفي أعقاب القمة أرسلت الأمانة العامة اقتراحا للدراسة إلى نيباد بإنشاء آلية لمشاورات دورية بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي ونيباد بشأن المشاريع المذكورة أعلاه، والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك. ومن شأن ذلك أن يمكن المنظمتين من بذل المزيد من الجهود المنسقة لتعزيز التبادل الفعال لأفضل التجارب وذلك لتحقيق الكفاءة من خلال الاستخدام الفعال للموارد.

30. نظرا لما ورد أعلاه وفي هذا الصدد، تستشعر الدول الأعضاء المعنية بالحاجة إلى إدراج قطاعاتها الوطنية المختلفة التي تقع داخل هذا المحور في خططها الوطنية والشروع في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للاستفادة من عرضي صندوق أبو ظبي للتنمية ووزارة النقل والشئون البحرية والاتصالات في الجمهورية التركية. ومن شأن هذه التدابير أن تسهل التبكير بعقد الاجتماع الثاني لأصحاب المصلحة في مشروع سكة حديد دكار- بورتسودان وفقا لتوصية الدورة الأربعين لمجلس وزراء التي أعادت تأكيدها الدورة الحادية والأربعون للمجلس.

رابعا :تنمية السياحة

المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة، بانجول بجمهورية غامبيا(4-2013/12/6)

31. انعقد المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة في بانجول بجمهورية غامبيا 4-12/6/ 2013 تحت شعار" تعزيز بناء الثروات من خلال تنمية السياحة ."وحضرت المؤتمر 28 دولةعضو ممثلة في وزراء مكلفين بالسياحة ورؤساء وفود وممثلين لمؤسسات المنظمة المعنية وبعض المنظمات الدولية والإقليمية.

32. استعرض الوزراء وأجازوا، من بين أمور أخرى، آلية ومعايير اختيار مدينة منظمة التعاون الإسلامي السياحية وآلية ومعايير جائزة منظمة التعاون الإسلامي للتميز في الحرف اليدوية وإنشاء مركز التراث للبلدان الإسلامية.

33. تهدف جائزة مدينة منظمة التعاون الإسلامي للسياحة إلى استقطاب أنشطة بينية في إطار المنظمة إلى مدينة محددة ومن ثم تطوير القدرات الاجتماعية الاقتصادية لهذه المدينة مع تعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة في السلع والخدمات فيها. والهدف من هذه الآلية كذلك هو تعزيز التضامن البيني في إطار المنظمة من خلال تقديم مساعدات كبيرة للدول الأعضاء في المنظمة في مجالات هامة لتطوير البنى التحتية ورأس المال البشري وتوحيد المعايير.

34. كما يهدف إنشاء جائزة المنظمة للتميز في الحرف اليدوية إلى المحافظة على الحرف اليدوية العصرية والتقليدية وتعزيزها وتطويرها في الدول الأعضاء في المنظمة .واستعرض المؤتمر اقتراح الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخاص بإنشاء مركز تراث للبلدان الإسلامية ليكون مؤسسة دولية متخصصة، لكن إزاء خلفية التشابه بين مهمة المركز المقترح ومهام مؤسسات المنظمة الحالية العاملة في هذا المجال .اقترح المؤتمر على إرسيكا والإيسيسكو إدراج المهام المنصوص عليها في المركز المقترح ضمن مهامهما المختلفة.

35. اعتمد المؤتمر كذلك قرارات مختلفة حول طريقة التعجيل بتنفيذ إطار المنظمة لتنمية السياحة بما في ذلك أنشطة مختلف مؤسسات المنظمة العاملة في مجال تعزيز السياحة .حيث انتخب المؤتمر أعضاء جدد للجنة التنسيق المعاد تشكيلها والمكلفة بتنفيذ هذا الإطار وآليات الجائزة الجديدة.

36. كما بحث المؤتمر عددا من القضايا التي تتعلق بتنفيذ إطار المنظمة لتعزيز السياحة بين دولها الأعضاء، مؤكدا الحاجة لتنمية البنى التحتية للسياحة وتوحيد السياسات والمعايير وتعزيز المنتجات السياحية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية وزيادة القدرة التنافسية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة وتيسير حركة السياح بين الدول الأعضاء في المنظمة .ويذكر أن الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة سوف تعقد في جمهورية النيجر في 2015م.

الاجتماع الرابع للجنة التنسيق لتنفيذ إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وقرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، جاكرتا، إندونسيا 2014/6/3

37. عقد الاجتماع الرابع للجنة التنسيق المعنية بالسياحة في جاكرتا، جمهورية إندونيسيا، يوم 2014/6/3. حيث ترأست الاجتماع معالي السيدة/فاتو جيبي انجي، وزيرة السياحة والثقافة في جمهورية غامبيا، رئيسة الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة. وحضرت الاجتماع وفود من ست دول أعضاء في اللجنة (من تسع دول) وممثلون عن الأمانة العامة للمنظمة ومركزي أنقرة والدار البيضاء. وقد حضرت جمهورية إندونيسيا بصفة مراقب.

38. ركز الاجتماع على اختيار المدينتين الفائزين بجائزة منظمة التعاون الإسلامي لمدينة السياحة، وهما القدس الشريف (2015) وكونيا، الجمهورية التركية (2016) على الترتيب. وقد تم الاختيار على أساس استمارة نقاط شملت المعايير المتضمنة في آليات ومعايير منظمة التعاون الإسلامي لاختيار مدينة منظمة التعاون الإسلامي للسياحة التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة.

39. اختارت اللجنة تركيا وإندونيسيا لتنسيق الأعمال ذات الصلة في أنشطة السياحة البينية في إطار المنظمة في مجالات معايير المهارات المهنية والسياحة الإسلامية على الترتيب، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة. كذلك اعتمدت اللجنة مواصلة ماليزيا القيام بدورها التنسيقي في مجال تسويق السياحة وتقديم تقرير بشأن استراتيجية تسويق السياحة بين الدول الأعضاء بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة.

المشروع الإقليمي للتنمية المستدامة للسياحة في شبكة المنتزهات والمناطق المحمية العابرة للحدود في غرب إفريقيا

40. طلب المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة من الدول الأعضاء المشاركة في هذا المشروع الإقليمي أن تدرجه في مختلف برامجها الإنمائية المقدمة إلى مانحين ثنائيين ومتعددي الأطراف وتقديم القطاعات الوطنية المختلفة للمشروع بالصيغة التقليدية القابلة للتسويق .وفي هذا الصدد، جددت الأمانة العامة طلبها من الدول الأعضاء تسهيل حشد الأموال لتنفيذ هذه القطاعات .وبشكل أساسي، طلب من الدول الأعضاء تعجيل تقديم هذه المشاريع بعد إعادة صياغتها، مع مراعاة حاجة الدول المشاركة لإدراج المشروع المقترح في خططها الإنمائية .وتشمل بعض الأعمال المطلوبة الأخرى تخصيص الموارد الداخلية لتدشين الأنشطة المحددة على أراضيها الوطنية من أجل بناء قدرات مراكز الاتصال الوطنية لتنفيذ هذا المشروع واستطلاع الطرق والسبل لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الحدائق والمناطق المحمية.

المؤتمر الثالث للسياحة الصحية في الدول الإسلامية

41. شاركت الأمانة العامة في المؤتمر الرابع للسياحة الصحية في الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة مشهد، بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، يومي 26 و27 /2012/11، حيث سلط المؤتمر الضوء على الإمكانات الهائلة للدول الأعضاء في المنظمة في مجال السياحة الصحية ودورها في حفز النمو الاقتصادي المستدام فيما بينها.

42. قرر الاجتماع، من بين أمور أخرى، مناقشة أحكام نظام منظمة التعاون الإسلامي للاعتماد، مع مراعاة نظم الاعتماد الوطنية - لتسهيل هذا الفرع المهم من قطاع الخدمات .كما دعا الاجتماع شركات التأمين والسلطات المعنية إلى ابتكار وسائل وسبل للتعاون المتبادل في تقديم خدمات التأمين الطبي المشترك لتعزيز السياحة الصحية بين الدول الأعضاء في المنظمة. كما وافق الاجتماع على إنشاء مركز معلومات السياحة الصحية .والعنوان الرسمي للموقع الإلكتروني الرسمي لمركز معلومات السياحة الصحية هو www.hicois.com.

الدورة الثانية للمنتدى السياحي للقطاع الخاص المشترك بين منظمة التعاون الإسلامي والكومسيك:

43. شاركت الأمانة العامة في الدورة الثانية للمنتدى السياحي للقطاع الخاص المشترك بين منظمة التعاون الإسلامي والكومسيك التي عقدت في اسطنبول بالجمهورية التركية يومي 16 و 17 /2013/12. وحضرت الاجتماع 16 دولة عضوا في المنظمة وبلد مراقب واحد .كما حضر الاجتماع مكتب تنسيق الكومسيك ومركزا أنقرة والدار البيضاء حيث قدم متحدثون رئيسيون عروضا عديدة من وكالات من كل من القطاعين العام والخاص إضافة إلى مركز أنقرة. إضافة إلى ذلك، قدمت وفود من 13دولة عضو في المنظمة تجاربها الوطنية في مجال تعزيز السياحة في بلادها المختلفة.

44. أوصى المنتدى بضرورة وضع برامج للتدريب والتبادل وتنظيم اجتماعات بين الأعمال التجارية الخاصة وورش العمل لممثلي القطاع الخاص .كما أكد أهمية تطوير مسارات ثقافية سياحية وجولات سياحية مشتركة في بلدان المنظمة مع تأكيد ضرورة إنشاء قنوات إلكترونية لتعزيز وجهاتها السياحية وتسهيل التواصل والاتصالات بين ممثلي القطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة.

45. بالرغم من أن الهدف من هذا المنتدى كان جمع جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص في قطاع السياحة من أجل تبادل المعلومات والأفكار ومناقشة بعض أهم التحديات في الحاضر والمستقبل في مجال تنمية السياحة في بلدان المنظمة، فإن معظم المشاركين كانوا من القطاع العام .وعليه فإنه من الضرورة بمكان أن تشجع المنظمة ومؤسساتها المعنية على المزيد من المشاركة الشاملة لوكالات القطاع الخاص في الاجتماعات المماثلة التي تعقد في المستقبل.

المنتدى الدولي الأول لمنظمة التعاون الإسلامي حول السياحة الإسلامية، جاكرتا، إندونسيا، 2-2014/6/3

46. انعقد المنتدى الدولي الأول لمنظمة التعاون الإسلامي حول السياحة الإسلامية في جاكرتا، جمهورية إندونيسيا يومي 2 و 3 يونيو 2014، وحضرته وفود 27 دولة عضو في المنظمة، وممثلون عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومركزي أنقرة والدار البيضاء، وأفراد من القطاع الخاص ومؤسسات البحث ومنظمات أخرى من المجتمع المدني.

47. قدم المنتدى توصيات هامة جدا يمكن أن تكمل الجهود الجارية الرامية لزيادة المنتجات المالية والاقتصادية الإسلامية بما يحفز الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة مع تعزيز الرفاهية الاقتصادية من خلال المشاركة الاجتماعية والمالية في أوساط مواطني دول المنظمة.

48. كذلك اعتبر المنتدى السياحة الإسلامية أن صناعة خدمات متنامية يمكن أن تحدث أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي والتنمية في المنظمة، حيث تسعى المنظمة لتطوير منتجات اقتصادية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الصيرفة الإسلامية والاستثمار والتمويل والأغذية الحلال والملابس. ويعزى النمو في هذا القطاع للعدد المتزايد من الشباب المتعلم من البلدان الإسلامية من الراغبين في السفر ويحتاجون بشكل متزايد للخدمات المتوافقة مع الشريعة. وتجدر الإشار إلى أن جمهورية إندونيسيا وافقت على تولي التنسيق في مجال السياحة الإسلامية من أجل تعزيز مزيد من التسهيل لتطوير السياحة الإسلامية بين الدول الأعضاء، بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة.

معرض السياحة

49. من المقرر تنظيم معرض السياحة الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة (19 – 21 /10/ 2015) برعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم الشارقة.

خامسا: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية:

إنشاء مؤسسة منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي في كازاخستان:

50. اعتمدت الدورة الأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في كوناكري بجمهورية غينيا (9-2013/12/11)، النظام الأساسي لمؤسسة منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي وفقًا لتوصية اجتماع فريق الخبراء الذي انعقد في أستانة، جمهورية كازاخستان(11 -2013/06/13) ثم اعتمدته اللجنة الإسلامية ثم اللجنة الخاصة .وبعد اعتماد النظام الأساسي، وقعت 19 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي الوثيقة وهي أفغانستان وبوركينا فاسو وجيبوتي وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وإيران وكازاخستان ومالي وموريتانيا والنيجر وفلسطين وسيراليون والصومال والسودان وسورينام وتركيا وأوغندا وجزر القمر. في نيسان 2014 وقعت ليبيا النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وبذلك يرتفع عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت هذا النظام الأساسي إلى عشرين.

51. يذكر أن مؤسسة منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي ومقرها أستانة في كازاخستان هي أحدث مؤسسة متخصصة من مؤسسات التعاون الإسلامي، أنشئت خصيصا لتنسيق وتنفيذ سياسات المنظمة في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي .وتحقيقا لذلك سوف تسعى المؤسسة إلى :توفير خبرات ومعرفة فنية للدول الأعضاء بشأن مختلف جوانب الزراعة المستدامة والتنمية الريفية والأمن الغذائي بما في ذلك معالجة المشاكل التي يسببها التصحر وإزالة الغابات والتعرية والملوحة الزائدة بالإضافة إلى توفير شبكات السلامة الاجتماعية .كما سوف تسعى إلى تقويم ورصد أوضاع الأمن الغذائي في الدول الأعضاء من أجل تحديد، وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة العاجلة، بما في ذلك إنشاء احتياطات أمن غذائي؛ حشد وإدارة الموارد المالية والزراعية لتطوير الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء ولتنسيق وصياغة وتنفيذ سياسات زراعية مشتركة، من بين أمور أخرى.

52. ينص النظام الأساسي للمؤسسة على تطبيقه تطبيقا مؤقتا فور توقيع ما لا يقل عن عشر دول أعضاء في المنظمة عليه ويدخل حيز التنفيذ النهائي فور تقديم عشر دول أعضاء وثائق تصديقها عليه .وحيث إن العدد المطلوب للتوقيع قد اكتمل من أجل التطبيق المؤقت للنظام الأساسي، فإن الأمانة العامة تعمل حاليا مع السلطات المعنية على توطيد دعائم هياكل المؤسسة في أسرع فرصة ممكنة.

53. وتحقيقا لذلك، اعتمد البنك الإسلامي للتنمية منحة مساعدة فنية قدرها 200 ألف دينار إسلامي (نحو 300 ألف دولار أمريكي) لإنشاء المؤسسة .وسوف تستخدم المنحة لاستيفاء النفقات المقترنة بإعداد الشروط المرجعية اللازمة والخطوط التوجيهية التشغيلية وخطة عمل قصيرة المدى لانطلاق هذه المؤسسة المتخصصة الجديدة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.وقدد عينت حكومة كازاخستان منسقا وطنيا للتواصل مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لعقد الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أستانة، كازاخستان.

54. ومن ثم تجدد الأمانة العامة طلبها للدول الأعضاء الأخرى في المنظمة إكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام للنظام الأساسي لمؤسسة الأمن الغذائي في أسرع فرصة تناسبها ولمشاركة في الجلسة الافتتاحية للجمعية لمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أستانة، كازاخستان في تاريخ يعلن في حينه.

المؤتمر الدولي حول تنفيذ برنامج الغذاء في أوزباكستان

55. انعقد المؤتمر الدولي حول إمكانات أوزبكستان في مجال الأمن الغذائي في طشقند، أوزبكستان، يومي 5و2014/6/6. وقد أتاحت هذه الفعالية إطارا جديدا لإطلاع المشاركين على الأنشطة الجارية في إطار منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

56. إضافة إلى ذلك، تركزت مداخلات منظمة التعاون الإسلامي في المؤتمر، من بين أمور أخرى،على الحاجة لزيادة الاستثمار العام والخاص في الزراعة وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية، ودعم صغار المزارعين والمنظمات المجتمعية وتهيئة بيئة مواتية لمشاريع زراعية مشتركة مربحة وتطوير بنى تحتية ملائمة ودعم النهج الذي تتبعة منظمة التعاون الإسلامي حاليا بشأن بناء شراكات أوسع لتنفيذ مختلف برامجها ومشاريعها في هذا المجال.

57. جاءت مشاركة الأمانة العامة في هذه الفعالية في إطار ما تبذله المنظمة حاليا من جهود لزيادة التفاعل مع الدول الأعضاء في المنظمة، خاصة أوزبكستان من أجل ضمان مشاركتها الفعالة في مختلف برامج المنظمة ومشاريعها.

خطة منظمة التعاون الإسلامي للقطن:

58. وفقًا للقرار الصادر عن التاسعة والعشرين للكومسيك بشأن تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي في مجال القطن، نفذت الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها المعنية عددًا من الأنشطة في مجالات تعزيز التجارة وبناء القدرات وتمويل المشاريع.

59. تنيفذا لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن (2007–2016)، جددت الأمانة العامة للمنظمة اتصالاتها بجميع مالكي المشاريع حيث طلبت منهم إعادة تقديم مشاريع القطن المقترحة في صيغة ترويجية شاملة من خلال القنوات الرسمية المعتادة وحتى اليوم لم ترسل سوى موزمبيق طلبا رسميا في هذا الصدد. وسوف يمكن هذا الإجراء البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الأخرى من اتخاذ المزيد من الأعمال اللازمة الخاصة بالمشروع.

60. يذكر أن مجموعة البنك الإسلامي قدمت16.5 مليون دولار أمريكي لتمويل ستة مشاريع اعتمدت في إطار خطة العمل في كل من الكميرون ومصر وتركيا وسوريا وموزمبيق. ومتابعة لذلك، أرسلت إدارة الزراعة في البنك الإسلامي بعثاتها للوقوف على المشاريع في موزمبيق وأوغندا في النصف الأول من عام 2014. ونتيجة لذلك قدمت حكومة موزمبيق طلبا ومشروع دراسة جدوى. وقد وضعت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مشروع قطن موزمبيق ضمن البرامج التي تكمل أجراءتها في 2015 مع مساهمة يخطط أن تبلغ 50 مليون دولار أمريكي.

61. على إثر تعميم مشروع تعزيز القدرة الانتاجية في مجال القطن المقدم من المعهد السنغالي للبحث الزراعي وشركة تطوير الأقمشة المنسوجة، وهو أحد مراكز منظمة التعاون الإسلامي للتميز، على مختلف الجهات المعنية، تلقت الأمانة العامة ردودا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، طالبين التفاصيل اللازمة لتسهيل النظر إيجابا في المشروع.

62. إضافة إلى المشاورات الجارية مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين دول الجنوب بشأن الدعم الفني لمالكي مشروع القطن بمنظمة التعاون الإسلامي، تشير الأمانة العامة إلى عرض حكومة تركيا الذي قدم من خلال الكومسيك، لمنح دعم فني مماثل، وكذلك أدرجت الأمانة العامة هذا المشروع على جدول أعمال تعاونها مع وزارة الشؤون الخارجية في فرنسا نظرا للخبرة الفرنسية في دعم منتجي القطن في البلدان النامية.

سادسا: برامج تخفيف حدة الفقر

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

63. واصل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية توسيع نطاق أنشطته من أجل تخفيف حدة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في الدول الأعضاء في المنظمة. كما يستطلع الصندوق الفرص الممكنة لتوفير موارد تكميلية من خلال آليات من قبيل صناديق الاستئمان وتخصيص أرصدة أوقاف وتعزيز التمويل المشترك لمشاريع الصندوق والتبرعات من المحسنين والقطاع الخاص...إلخ.

64. وضع الصندوق إطارا لإنشاء صناديق الاستئمان لدعم برامج الحد من الفقر مع المانحين الراغبين بما في ذلك الحكومات والمحسنين والشركات الخاصة ومؤسسات التنمية، وهو ما تم اعتماده في الاجتماع الأربعين لمجلس إدارة الصندوق في 2013/4/1م، مما منح الصندوق وسيلة لتعزيز جهوده الموجهة لحشد موارد بديلة/تكميلية. ويشارك الصندوق الآن في بناء هيكل تشغيلي لصناديق الاستئمان مع احتفاظه بعلاقات وثيقة مع المانحين الراغبين مثل المؤتمر العالمي للمحسنين المسلمين. كما يناقش الأمر مع بعض الدول الأعضاء للبدء في تدشين صناديق استئمان تركز على مختلف مواضيع تقليص الفقر.

65. أعد الصندوق كذلك سياسة استثمار شاملة بغية ضمان مورد دخل مستقر للصندوق يتفق مع احتياجاته من الموارد والمحافظة على القيمة الحقيقية للمبالغ الأساسية المستثمرة في الصندوق وتقديرها على المدى الطويل.

66. وحتى هذا التاريخ اعتمد الصندوق 49 مشروعا بتمويل مباشر من دخله، إضافة إلى تمويل مشترك من البنك الإسلامي للتنمية والحكومات وممولين آخرين. وتقدر التكلفة التراكمية لهذه المشاريع بـــ1.86 مليار دولار أمريكي. ويذكر أن إسهام الصندوق في هذه البرامج يبلغ 264.10 مليون دولار أمريكي بينما تم حشد بقية المبلغ (1.597.90 مليون دولار أمريكي) من البنك الإسلامي (1061 مليون دولار أمريكي) وحكومات وممولين آخرين (537 مليون دولار أمريكي).

ويشار إلى أن الدول الأعضاء الأقل نموا كانت هي المستفيد الأساسي من هذه العمليات حيث حظيت بأكثر من 80% من تمويل الصندوق. وفي الواقع قدمت 61% من هذه الاعتمادات لإفريقيا و15% منها لبلدان الكومنولث المستقلة حديثا و12% لآسيا والشرق الأوسط.

67. حتى الآن بلغت المبالغ المدفوعة 42 مليون دولار أمريكي. ويعزى انخفاض معدل المدفوعات إلى أن محفظة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ما زالت صغيرة نسبيا كما أن تمويله يستهدف في العادة العناصر "الناعمة" للمشاريع الممولة التي تنفذ في نهاية دورة تنفيذ المشروع.

68. دشن الصندوق هذا البرنامج في أيار 2011م لينفذ أوليا في ستة بلدان في إفريقيا على مدى السنوات الثلاث المقبلة. والهدف من هذا البرنامج، وهو مستوحى جزئيا من مشروع قرى الألفية للأمم المتحدة، هو تقديم نموذجا متكاملا متعدد القطاعات للتنمية لمعالجة الفقر المدقع في أوساط المجتمعات الريفية. وقد تم بالفعل تدشين برنامجين من هذا النوع في تشاد (إقليم سلامات) وكولبس في غرب دارفور في السودان. والمبلغ المعتمد لهذا البرنامج هو 120 مليون دولار أمريكي (بمتوسط 20 مليون دولار لكل مشروع) في شكل قرض ومنح صغيرة. ويعمل الصندوق حاليا على الدفعة الثانية من البلدان في هذا البرنامج. يذكر أن هذا البرنامج سوف ينفذ بالتعاون مع معهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا ومركز أهداف الألفية الإنمائية في نيروبي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والهلال الأحمر القطري وشركاء آخرين.

69. يعمل الصندوق حاليا على إعداد برامج رئيسة مثل برنامج تقليص الفقر في المناطق الحضرية وبرنامج الطاقة المتجددة من أجل تقليص الفقر وبرنامج إنقاذ الأمهات.

70. يعتزم الصندوق اتخاذ عدد من الخطوات لتنفيذ وتكثيف الجهود من أجل حشد الموارد والدعوة. ويشمل ذلك:

أ) تعزيز الجهود من أجل حشد الموارد من خلال مشاورات مع الدول الأعضاء واستطلاع موارد غير تقليدية مثل المحسنين والتبرعات العينية والتبرع بأرض وقفية في البلدان الأعضاء...إلخ.

ب) الاشتراك مع القطاع الخاص في إطار مبادرات الصندوق الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية، ومفاتحة أفراد من ذوي النفوذ والدخل العاليين ومؤسسات داخل الدول الأعضاء لالتماس إسهامها في الصندوق.

ج) وضع الاستراتيجية الثانية في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية لفترة 2014–2016.

د) إنشاء صناديق استئمان خاصة بالفقر تحت مظلة الصندوق. وسوف يكون الهدف من هذه الصناديق تمويل تقديم الخدمات الأساسية للفقراء مثل التعليم الأولي والرعاية الصحية الأولية والتمويل الأصغر والزراعة والتنمية الريفية والطاقة للفقراء والإغاثة العاجلة وبناء القدرات المؤسسية.

ه) التنفيذ الحازم للسياسة المعتمدة للصندوق الخاصة بالاستثمار لزيادة دخل الصندوق.

و) توسيع نطاق الشراكات لتعزيز تمويل الصندوق.

71. يتطلع الصندوق إلى تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات المنظمة الخاصة بدعم أنشطته في معالجة الفقر في البلدان الأعضاء، بما في ذلك قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بصندوق التضامن الإسلامي للتنمية لتمكينه من حشد رأس ماله المستهدف (10 مليار دولار) ويركز الصندوق استراتيجيا على مدى السنوات الثلاث المقبلة على بذل أقصى الجهود لتحقيق جميع التزاماته غير المسددة وزيادة الالتزامات المقدمة من الدول الأعضاء.

البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

72. كما ورد في التقرير الذي قدم للدورة التاسعة والعشرين للكومسيك التي عقدت في العام الماضي، اكتمل تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا بنهاية عام 2012 حيث بلغ مستوى التعهدات التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية 5 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى 7 مليارات دولار حشدت من وكالات التنمية الأخرى لمشاريع ضمن البرنامج. وقد اُعتمد 480 مشروعًا للتمويل ضمن البرنامج في 22 دولة إفريقية عضو في المنظمة. وتتعلق معظم هذه المشاريع بقطاعات البنية التحتية والزراعة والصناعة والتعليم والصحة والمالية.

73. يذكر أنه بنهاية تنفيذ جميع المشاريع في إطار هذا البرنامح يتوقع أن تشمل المخرجات المتوقعة من المشاريع: في البنى التحتية تحسين أو إنشاء ما يزيد عن 2500 كلم من الطرق في 13 دولة عضو ؛ إضافة إلى إنشاء مطارين جديدين في السنغال والسودان؛ توليد 900 ميجاوات من الكهرباء في ستة دول أعضاء في المنظمة وزيادة فرص تزويد 40000 أسرة بالطاقة مع مد 700 كلم تقريبا من خطوط نقل؛ وفي مجال التنمية البشرية، يتوقع بناء وتجهيز أكثر من 325 مدرسةابتدائية وثانوية وأكثر من 1000 فصل مدرسي وذلك إضافة إلى بناء أو تجهيز ثلاث كليات تقنية وثمان كليات جامعية وبناء أكثر من10 مستشفيات جديدة و120 عيادة ومركز صحي ووحدات رعاية صحية أولية؛ مما يعني زيادة السعة السريرية إلى نحو 1200 سرير. وفي مجال الزراعة، تم تطوير وزراعة أكثر من 800000 هكتار من الأراضي؛ إضافة إلى إنشاء 8 – 10 احتياطيات حبوب إستراتيجية لدعم برامج الأمن الغذائي بما في ذلك إنشاء 5 – 6 مختبرات أبحاث حبوب/تربة.

74. أكدت النجاحات التي تحققت في إطار تنفيذ البرنامج الحاجة إلى وضع برنامج لاحق للدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا –2) لتعزيز ما حققته هذه الدول من تقدم في مختلف الميادين. وتحقيقا لذلك، طلبت الدورة الحادية الأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة، المملكة العربية السعودية (18–2014/6/19)، من الأمين العام تكثيف المشاورات مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسسات المنظمة المعنية، بما فيها مجموعة البنك الإسلامي للتنميةأ لتقييم كما تحقق من انجازات في إطار البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا وإعداد برنامج لاحق له. كا حث الدول الأعضاء ومؤسساتها الإنمائية وشركائها الدوليين على تقديم دعم وإسهام فعالين في إعداد البرنامج اللاحق ومن ثم تنفيذه.

75. عليه، استقدم البنك الأسلامي للتنمية فريقا مؤلفا من مستشارين اثنين لإجراء تقييم مستقل لتنفيذ البرنامج وإعداد الخطوط العريضة لبرنامج لاحق له. إضافة إلى ذلك، طلبت الأمانة العامة من جميع الدول الأعضاء في المنظمة إبداء آرائها بشأن تنفيذ البرنامج وتقديم أية مقترحات ذات صلة لتنفيذ البرنامج اللاحق له.

76. وفي ضوء ما سبق، فإن الدول الأعضاء في المنظمة مدعوة للاستجابة لطلب الأمانة العامة المقدم بشأن المقترحات الخاصة بالبرنامج اللاحق.

سابعا التعاون في القطاعين المالي والإحصائين

الاجتماع السنوي للمصارف المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

77. نظم مركز أنقرة، بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، الاجتماع السنوي للبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية، (27-28 /2013/11). استمر الاجتماع ليومين خصص الأول لورشة عمل فريق الخبراء والثاني لاجتماع المحافظين.

78. خلال اجتماع فريق الخبراء العامل، ناقش خبراء من المصارف المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة، مواضيع تتعلق ببعض المستجدات في مجال الإصلاحات المالية التنظيمية الدولية، بما في ذلك إطار بازل 3، وما يتوقع أن تحدثه من أثر على كل من المستويات الوطنية والدولية، خاصة في الصناعة المالية الإسلامية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى ذلك، عرض خبراء من ماليزيا والسودان والإمارات العربية المتحدة، والسعودية، التجارب والآفاق القطرية المتعلقة بالفرص والتحديات أتاحتها الإصلاحات التنظيمية العالمية الأخيرة، للصناعة المالية الإسلامية.

79. استعرض اجتماع المحافظين نتائج اجتماع فريق الخبراء العامل والتقرير المرحلي للفرق العاملة الثلاثة بشأن إدارة السيولة في التمويل الإسلامي وقواعد التحوط الكلية وأنظمة السداد، والتي تشكلت بموجب قرارات اجتماع المصارف المركزية والسلطات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في سنة 2012.

80. اعتمد الاجتماع، بناء على مداولاته، البيان الختامي الذي تضمن، من بين أمور أخرى:

- دعوة الهيئات التنظيمية الدولية لاستيعاب منتجات مالية متوافقة مع الشريعة عند تحديد المعايير،
- تأكيد الحاجة لتعزيز التعاون الفني بين المصارف المركزية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من خلال مشاطرة الخبرات والمبادرات المشتركة لتعزيز القدرات المؤسسية من أجل النهوض بصناعة القرار والإشراف.
- الإقرار بالحاجة لتعزيز التعاون البيني في إطار منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز الأطر التنظيمية والتحوطية الكلية في بلدان المنظمة من خلال تخصيص موارد للمساعدات الفنية في تطوير بناء القدرات المشتركة وبرامج مشاطرة الخبرات، من بين أمور أخرى.

81. أكدت النتائج التي تم التوصل إليها في الاجتماع الحاجة إلى مزيد من الحوار الرسمي متعدد الأطراف حول السياسات بين المصارف المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة لمناقشة مواضيع السياسات والانشغالات المشتركة وتعزيز السياسات التي تضمن استقرار الأسعار وسلامة الأنظمة المالية واستدامة النمو طويل الأمد في بلدان المنظمة. وفي هذا الصدد، سوف ينظم مركز أنقرة بالتعاون مع المصرف المركزي في إندونيسيا الاجتماع التالي للمصارف المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة في سيرابايا يومي 5 و 11/6 /2014 بعنوان: "الاستقرار المالي من خلال تعزيز السياسات التحوطية الكلية والأسواق المالية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

الدورة الرابعة للجنة الاحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

82. اشترك مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية في تنظيم الدورة الرابعة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، في أنقرة، الجمهورية التركية (21 – 23 /4/ 2014). وحضر هذه الدورة ممثلون عن المنظمات الوطنية الإحصائية في 38 دولة عضو في المنظمة وممثلون عن تسع منظمات دولية. استعرضت اللجنة وناقش التقارير المرحلية الخاصة بأنشطتها ومواضيع تتعلق بالمستجدات في مجال إحصاءات الفقر وأجندة التنمية لما بعد 2015، والآثر المترتبة علىها بالنسبة للمنظمات الوطنية الإحصاية والإحصاءات في مجال الصحة وإدخال GIS في الاحصاءات الرسمية وإحصاءآت السياحة.

ثامنا: التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى

83. واصلت الأمانة العامة اتصالاتها مع المنظمات الدولية من أجل توسيع الشراكة لتنفيذ قرارات المنظمة على النحو التالي:

الاجتماع الذي يعقد كل سنتين بين الأمم المتحدة وبين منظمة التعاون الإسلامي:

84. عقد الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين بين المنظمتين والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة ومختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، في اسطنبول، تركيا (20–2014/5/22). حيث أتاح الاجتماع فرصة لاستعراض مختلف المشاريع الثنائية بين وكالات ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة. وشمل ذلك حالات الصراع في الدول الأعضاء في المنظمة ومكافحة الإرهاب والغلو والتطرف العنيف والمشاريع المشتركة الخاصة بالصومال وتسهيل التجارة والزراعة والأمن الغذائي والتعاون في إطار تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومسار اسطنبول ومكافحة الإسلاموفوبيا إلى جانب أمور أخرى.

85. في المجال الاقتصادي، بحث الاجتماع وضع تنفيذ المشاريع المشتركة الخاصة بالصومال وتسهيل التجارة والزراعة الأمن الغذائي ومبادرات المعونة من أجل التجارة والتنظيم المشترك للمنتديات ومعارض الأعمال/التجارة وحشد الأموال للمشاريع المشتركة وبرنامج بناء القدرات للأنشطة المتعلقة بالتجارة والزراعة.

86. في نهاية المداولات، اعتمد الاجتماع في تقرير المصفوفة المحدثة للأنشطة، التي تشمل 154 نشاطا، تتدرج في إطار 41 هدفا، وآجالها الزمنية لتنفيذها خلال فترة السنتين المقبلتين. وتشمل المكونات الاقتصادية، من بين أمور اخرى، أنشطة مثل بناء القدرات للمفاوضات التجارية والمساعدات من اجل التجارة وتنظيم منتديات الأعمال التجارية واجتماعات القطاع الخاص وبرامج بناء القدرات في قطاع الزراعة وتمويل الشراكة في إطار إعلان جدة للأمن الغذائي من بين أمور أخرى. وتم الاتفاق أن يقوم كل من المدير العام للعلوم والتكنولوجيا في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمسؤول السياسي الأول المكلف بملف منظمة التعاون الإسلامي في إدارة الشئون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، مقام ضابطي الاتصال للمنظمتين لتنسيق الأنشطة المتلعقة بالتعاون بينهما وتنفيذ المصفوفة.

المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمعرض الإقليمي الأول للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب.

87. في إطار التعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، شاركت الأمانة العامة في المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي نظم في نيروبي، كينيا (2013/11/1–10/28) والمعرض

الإقليمي العربي الاول للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب الذي نظم في الدوحة، قطر، (18-2014/2/20) على التوالي،

88. أتاحت مشاركة الأمانة العامة في هاتين الفعاليتين الفرصة لاستشعار الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركة وشركائها بالحاجة لدعم التدابير المتخذة لحشد الموارد في إطار منطقة منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة تحديات التنمية في الدول الأعضاء وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية من خلال تعزيز التعاون الثلاثي لبلدان الجنوب بين الدول الأعضاء في المنظمة والهيئات متعددة الأطراف الدولية الـــأخرى في إطار المنظومة الدولية،

القمة العربية الإفريقية الثالثة:

89. حضرت الأمانة العامة القمة العربية الإفريقية الثالثة التي عقدت تحت شعار " شركاء في التنمية والاستثمار"، التي عقدت في الكويت (19-2013/11/20) حيث اعتمدت القمة إعلان الكويت الذي حدد التعاون بين الدول المشتركة في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار النجاحات والتحديات على طريق التحولات الاجتماعية الاقتصادية لدولها الأعضاء.

90. اشتمل الإعلان على نقاط هامة منها تأكيد أهمية تشجيع تعزيز الاستثمارات في البلدان الإفريقية والعربية والالتزام المشترك بتعزيز التعاون في مجال الطاقة، وعلى تعزيز التعاون في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي ودعم تنمية مشاريع البنى التحتية في المنطقتين. وتشمل مجالات الجهود المشتركة التبادلات الثقافية والتعليم والبحث العلمي والصحة والمساواة بين الجنسين والعلاقات الإنسانية والهجرة،

91. ومن النتائج الرئيسة للقمة إعلان أمير الكويت عرض الصندوق الكويتي تقديم مليار دولار في شكل قروض ميسرة للبلدان الإفريقية على مدى السنوات الخمس المقبلة. كما أعلن عزم الكويت تخصيص جائزة مالية سنوية بمليون دولار أمريكي تركز على بحوث التنمية في إفريقيا،

92. جاءت مشاركة الأمانة العامة في القمة العربية الإفريقية الثالثة في إطار نهجها القائم على أساس تعدد أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ مشاريع المنظمة وبرامجها. وعليه، سوف تواصل الأمانة مشاركتها الحالية مع كل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية من أجل تنفيذ مشترك لمشاريع منظمة التعاون الإسلامي في الدول الأعضاء المشتركة. وتشمل هذه المشاريع، من بين ما تشمله، مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد دكار-بورتسودان والمشروع الإقليمي للتنمية المستدامة للسياحة في شبكة المتنزهات والمناطق المحمية العابرة للحدود في غرب أفريقيا وخطة منظمة التعاون الإسلامي للقطن.

قمة دكار لتمويل البنى التحتية في إفريقيا

93. حضرت المنظمة في قمة داكار لتمويل البنى التحتية في إفريقيا، التي عقدت في داكار، السنغال (14-15 /6/ 2014). وكان الهدف منها حشد مختلف أصحاب المصلحة لدعم جهود الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد) للتعجيل بتنفيذ مشاريع البنى التحتية الإقليمية ذات الأولوية.

94. أصدرت قمة "أجندة داكار للعمل" التي اعتبرت تنمية البنى التحتية محركا أساسيا وعامل تمكين بالغ الأهمية للنمو المستدام في إفريقيا والطريقة التي يتشارك من خلالها القطاعان العام والخاص مع جهات إنمائية أخرى لضمان التمويل والاستثمار في بنى تحتية إقليمية رئيسة. ولتحقيق ذلك، وافقت القمة على إيلاء أولوية لـــ16 مشروع بنى تحتية باعتبارها مشاريع نموذجية لتعجيل تنفيذ PIDA بينما دُعي البنك الإفريقي للتنمية لتمويل إعداد هذه المشاريع.

95. وتشمل التوصيات الواردة في "أجندة داكار للعمل" مجالات إعداد المشاريع، وتقسيم المشاريع لقطاعات وأموال الشتات وزيادة مشاركة القطاع الخاصة وبيئة السياسات المواتية وأموال الثروات السيادية. وتشمل أبرز التوصيات:

- يتعين على الدول سن قوانين لتسهيل مشاركة القطاع الخاص في المشاريع،
- يتعين على الحكومات والمؤسسات العامة التركيز على تمويل مرحلة إعداد المشاريع.
- يجب على الدول تعزيز مشاركة القطاع الخاص المحلي في تنمية البنى التحتية في إفريقيا، خاصة من خلال سن قوانين محلية مواتية وتقديم فرص لبناء القدرات،
- المواءمة بين الأطُر التنظيمية الإقليمية لتنمية البنى التحتية من أجل الحد من تعارض الأحكام والقوانين بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

جاءت مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في قمة داكار المذكورة في إطار تحالفها القائم مع كل من الاتحاد الإفريقي ونيباد من أجل تنفيذ خط المنظمة للسكة الحديد بين داكار وبورتسودان، خاصة وأن أحد المشاريع الـــ16 هو تحديث خط السكة الحديد بين داكار وباماكو، وهو مكون أساسي لمشرع المنظمة لخط السكة الحديد بين داكار وبورتسودان، ومحور الاتحاد الإفريقي للنقل بين داكار وجيبوتي. وعليه سوف تكثف منظمة التعاون الإسلامي تفاعلها مع الاتحاد الإفريقي/نيباد لهذا الغرض.

تاسعا: الأنشطة المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة

البرنامج الماليزي لبناء قدرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي

96. أصبح البرنامج الماليزي لبناء قدرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي (CBP4OICC)، الذي بدأ في عام 2005، اسما متداولا بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما في البلدان التي شملتها المرحلة الأولى من البرنامج. وقد تم بتجاح تنفيذ أحد المشاريع الثلاثة، التي تحددت لهذه المرحلة التجريبية من البرنامج، وهو مشروع "استغلال النفط والثروة المعدنية وبناء القدرات في المهام الإدارية والتخطيطية والتوجيهية في موريتانيا"، في حين أن المشروعين الآخرين وهما 1) بناء القدرات في صناعة زيت النخيل في سيراليون، و 2) تطوير قطاع مصايد الأسماك في بنغلاديش، يمران بمراحل مختلفة من التنفيذ.

97. شرعت الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية في عملية تقييم النجاحات والخبرات المستفادة أثناء تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج. وفي هذا الصدد، طُلِب من السلطات المختصة في ماليزيا تقديم ملاحظاتها الخاصة حول هذه المرحلة لإنجاح انطلاق المراحل اللاحقة من المشروع. بالإضافة إلى ذلك، تركز الأمانة العامة تركيزا أكبر على ضرورة تحويل برنامج بناء القدرات إلى مشروع تنموي يمكن من خلاله إشراك المستفيدين في مشاريع تنموية مفيدة للطرفين بمشاركة كريمة من ماليزيا.

المساعدات الإقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة

أ) بنين

98. قدمت حكومة جمهورية بنين للأمانة العامة مشروع "تزويد مؤسسات التدريب المهني والفني بالمعدات في 120 يوما". والهدف من هذه المبادرة هو بناء مؤسسات التدريب المهني والفني وإعادة تأهيلها وتزويدها بالمعدات، ويمثل ذلك شروطا أساسية لفرص العمل المدر للدخل في أوساط الشباب في بنين.

99. وفي سياق مماثل، وجه رئيس جمهورية بنين نداء إلُي طلب فيه من المنظمة التبرع بتقاوي محسنة ومدخلات زراعية من أجل تشجيع توظيف الشباب في مجال انتاج الحبوب وتعزيز الأمن الغذائي في البلاد.

100. وفقا لقرارات المنظمة بشأن تقديم مساعدات اقتصادية لبنين وكذلك مثل الشراكة وتبادل المساعدات والتضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة، طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة المعنية أن تدعم المشاريع المذكورة أعلاه وأن تبين التبرعات التي يمكن أن تقدمها من تقاوي محسنة ومدخلات زراعية إلى جمهورية بنين.

ب) بوركينا فاسو

101. خلال السنة قيد الاستعراض، تلقت الأمانة العامة ثلاثة مشاريع من مؤسسة الحاج موسى يوغو الإسلامية من أجل توفير تمويل من المنظمة لتنفيذها. وتتعلق هذه المشاريع الثلاثة بـــ 1) إنشاء مكتب للتمويل الأصغر في ثلاث مقاطعات في بوركينا فاسو 2) إنشاء مركز تدريب 3) تحسين تربية المواشي.

102. نظرا للأثر الاجتماعي والاقتصادي لهذه المشاريع على المجموعات الضعيفة من السكان خاصة النسوة والشباب، تجري الأمانة العامة اتصالات مع صندوق التضامن الإسلامي لاتخاذ الإجراء المناسب لتمويل هذه المشاريع.

ج) اتحاد القمر

103. وفقا لقرارات المنظمة بشأن تقديم مساعدات اقتصادية لجزر القمر، قدمت حكومة جزر القمر إلى الأمانة العامة خطة رئيسة/مشروع لـــ "تطوير ريادة المشاريع لدى المرأة في القمر" وطلبت منها حشد الدعم من الدول الأعضاء في المنظمة لتنفيذها. والهدف من هذا المشروع تعزيز قدرات النساء النشطات في مجال ريادة المشاريع وتطوير البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة النشطة في مجال ريادة الأعمال في هذا البلد.

104. وعليه، تنسق الأمانة العامة استجابة مختلف أجهزة المنظمة في هذا الصدد.

د) مالي

105. تعهدت حكومة الكويت خلال مؤتمر المانحين لمالي الذي عقد في بروكسل، بلجيكا في مايو 2013، بتقديم مساعدة بقيمة 60 مليون دولار لدعم التنمية في جمهورية مالي. يذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مول منذ 1976 11 مشروع تنمية في مالي بقيمة إجمالية تقدر ب، 153 مليون دولار أمريكي.

د) نيجريا

106. قدمت حكومة جمهورية نيجريا الاتحادية إلى الأمانة العامة مشروعا لـــ"تصميم معمل لتنقية مياه الصرف الصحي باستخدام مضادات الأكسدة Fenton Oxidative". وينطوي المشروع على إعادة تأهيل وبناء معمل معالجة المياه من شأنه أن يحل على المديين القصير والطويل مشاكل شح المياه الحاد في مدينة زاريا في نيجيريا.

107. كذلك تتواصل الأمانة العامة مع جميع مؤسسات المنظمة المعنية وشركاء التنمية لتنفيذ هذا المشروع.

ه) الصومال

108. كما ورد في تقرير السنة الماضية أشارت جمهورية أذربيجان، وفق مقتضيات القرار 39/8-إق بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية للصومال الصادر عن الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد في جيبوتي في 2012، إلى اهتمامها بتنفيذ مشروع لتدريب المدربين في القطاعين التعليمي والزراعي في الصومال.

109. وعليه أعدت السلطات المعنية في الصومال مشروعا لبناء مرفق للتدريب المهني وتزويده بالمعدات للشباب الصومالي. ونقلت الأمانة العامة المشروع للسلطات الأذرية المعنية لدراسته.

110. وفي السياق نفسه، أعدت الأمانة العامة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، مشروعا الهدف منه تعزيز البنى الأساسية التعليمية والصحية وتحسين مستوى المعيشة لدى النازحين والعاطلين عن العمل الصوماليين من خلال تطوير المهارات والتدريب في مجال ريادة المشاريع. ووفقا لذلك، تم توجيه نداء مشترك إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها لدعم تنفيذ المشروع من خلال الإسهام بموارد أو تقديم إسهامات عينية.

111. استجابة للنداء المشترك، أعربت بعض الدول الأعضاء والشركاء عن استعدادهم لدعم المشروع. فمثلا أعلنت حكومة غويانا عزمها الإسهام بمبلغ 10000 دولار أمريكي في المشروع. إضافة إلى ذلك، عقدت خلال المعرض الإقليمي العربي الاول للتنمية القائمة على التعاون بين بلدان الجنوب الذي نظم في الدوحة، قطر (18-2014/2/20)، جلسة خاصة حول حشد الدعم الدولي للمشروع المشترك بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب لصالح الصومال. هذا وقد أقرت الجلسة المذكورة بالمستجدات الإيجابية والفرص الهائلة للتنمية في الصومال وحثت الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخري في المجتمع المدني والقطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وشركائها على الإسهام بسخاء في موارد المشروع المشترك من أجل الصومال ومن ثم التمكين من تحقيق أهداف التنمية المعلنة في غضون الفترة المقررة.

112. نظرا لما ورد أعلاه، تُدعى الدول الأعضاء في المنظمة إلى النظر في إمكانية تقديم موارد أو إسهامات عينية في المشاريع المذكورة أعلاه بروح من الشراكة وتبادل المساعدة والتضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة.

التعاون مع المنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني

الإغاثة الإسلامية عبر العالم

113. في إطار تجديد الجهود لتعزيز دور منظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي، استقبلت الأمانة العامة وفدا من منظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم، وهي منظمة إغاثة إنسانية دولية مقرها في المملكة المتحدة، في مقر المنظمة في جدة في السعودية في شباط 2014. و تشمل الأنشطة الأساسية لهذه المنظمة في الدول

الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان الأخرى، من بين أمور أخرى، تقديم مساعدات عاجلة ومساعدات خلال الأزمات والكوارث (سوريا وبلاد القرن الأفريقي) وتعزيز الأمن الغذائي (النيجر) وتوفير مياه شرب آمنة وخدمات صرف صحي باستمرار (فلسطين) ودعم سبل كسب العيش عن طريق الزراعة (بنغلاديش). إضافة إلى ذلك، تدعو هذه المنظمة إلى مشاركة فعالة من البلاد الإسلامية في عملية برنامج التنمية لما بعد 2015 نظرا للأثر الكبير الذي يمكن أن تحدثه على خطط تنميتها الوطنية.

114. خلال الزيارة، استطلع الوفد المجالات المحتملة للتعاون بين منظمة التعاون ومنظمة الإغاثة الإسلامي عبر العالم. وعلى وجه التحديد، نوقشت الأمور المتعلقة باستخدام أموال الزكاة لأغراض التنمية والوساطة والمصالحة في مناطق الصراعات والإغاثة العاجلة والاستعداد لحالات الكوارث وإصلاح المؤسسات المالية الدولية وتمويل التنمية ودور منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز موقف بلدانها الأعضاء بشأن عملية برنامج التنمية لما بعد 2015. وفي هذا السياق، تم تأكيد الحاجة للتنسيق والتآزر بين مختلف البرامج للمنظمتين لتجقيق نتائج أفضل.

عاشرا تعزيز دور القطاع الخاص

115. كثفت الأمانة العامة نشاطاتها للتنسيق مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة لتنفيذ مختلف قرارات المنظمة التي لها أثر في زيادة دور القطاع. ومن بين الأمور التي حظيت باهتمام خاص خلال الفترة قيد النظر، إنشاء صندوق خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. إلا أنه تتم متابعة موضوع اقتراح إنشاء شبكة لمراكز الأعمال وحاضنات التكنولوجيا وقاعدة بيانات للمستثمرين الممولين في الدول الأعضاء، متابعة وثيقة مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وبعض مؤسسات القطاع الخاص.

إنشاء صندوق خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

116. حددت الأمانة العامة مؤسسات المنظمة المعنية التي تدير صناديق خاصة للتمويل الأصغر والإئتمانات الصغيرة وبدأت نقاشا حول طرائق تنسيق ومواءمة مختلف التدخلات التي تضطلع بها هذه المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. ويذكر أن لكل من المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة وصندوق التضامن الإسلامي والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، عمليات تمويل أصغر يمكن أن يضطلع من خلالها بالمهام التي ظلت تنفذ تقليديا من خلال صندوق خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعموما بلغ إجمالي اعتمادات هذه المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي 303 مليار دولار في 2013م.

اجتماعات القطاع الخاص:

117. منذ انعقاد الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة الاجتماعين الخامس عشر والسادس عشر للقطاع الخاص في كل من طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية من 28 إلى 30 تشرين الثاني 2013م، والشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يومي 19 و 20 آذار2014م، على التوالي.

118. تضمنت أبرز توصيات الاجتماع الخامس عشر للقطاع الخاص تجديد الدعوة لتنشيط شبكة منظمة التعاون الإسلامي لوكالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة قيمة تمويل التجارة المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى. كما أوصى الاجتماع بضرورة تعزيز تطوير صناعات الحرف اليدوية باعتبارها وسيلة لتوفير العمل للنساء والشباب. كما أكد الاجتماع حاجة الدول الأعضاء في المنظمة لتشجيع مؤسسات القطاع الخاص فيها

على الاستفادة من الاتفاقيات القائمة في إطار نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي وإنشاء ما يلزم من أطر مؤسسية وتنظيمية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المالية الإسلامية ومن ثم تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

119. انعقد الاجتماع السادس عشر للقطاع الخاص في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 19 و 20 /3/ 2014م، تحت شعار "فوائد بروتوكول نظام التعريفة التفضيلية لمنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة الإسلامية البينية". وقد نظمت المنتدى كل من غرفة الشارقة للتجارة الصناعة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، وتحت رعاية سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة، وشاركت في فعالياته مؤسسات من القطاع الخاص ومنظمات من المجتمع المدني في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبحضور مثلين من مؤسسات تابعة للمنظمة ومن منظمات دولية ذات صلة.

120. تدارس المنتدى مسائل مواضيعية من قبيل دور غرف التجارة والصناعة والقطاع الخاص في النهوض بمستوى التجارة الإسلامية البينية إلى مستوياته القصوى، ودور المنظمات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، على اقتصادات الدول الأعضاء في المنظمة. وقد تمخض المنتدى عن إصدار العديد من التوصيات من أبرزها الحاجة إلى استفادة القطاع الخاص من الآليات العديدة لتمويل التجارة في منظمة التعاون الإسلامي، ومن ضمنها الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري، واتفاقية تعزيز الاستثمارات بين الدول الأعضاء في المنظمة وحمايتها وضمانها، والاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، ومن بينها بروتوكول نظام التعريفة التفضيلية، وقواعد المنشأ. كما أوصى المنتدى بضرورة الإسراع في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتعزيز وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك إنشاء آليات للربط الشبكي وتبادل الخبرات بين الفاعلين الاقتصاديين في قطاعات عديدة مثل صناعة التكنولوجيا والتمويل الاجتماعي. وحضر المنتدى حوالي 250 عضوا من القطاع الخاص من مختلف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أ) مستجدات

المنتدى السابع لسيدات الأعمال

121. نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة المنتدى السابع لسيدات الأعمال في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية (2013/10/29). حيث ناقش المنتدى التحديات الاجتماعية الاقتصادية التي تواجه المرأة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حيث بين الحاجة لبرامج بناء قدرات للمرأة بغية تمكينها من خلال تعزيز التوعية والتدريب وإقامة تواصل نشط. كما ناقش الاجتماع طرائق لإنشاء آلية خاصة لتسهيل حصول سيدات الأعمال على تمويل إسلامي أصغر والائتمانات الصغيرة. كما أبرز المنتدى الحاجة لتهيئة ظروف مواتية من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمتلكها سيدات أعمال مع زيادة أنشطة بناء القدرات للنساء منظمات المشاريع بما في ذلك مشاطرة المعرفة،

ب) مواضيع أخرى ذات صلة

برنامج ريادة المشاريع لإفريقيا جنوب الصحراء:

122. أشعرت الأمانة العامة مؤخرا الدول الأعضاء بإجراء المسابقة السنوية الأولى لخطط الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا جنوب الصحراء، التي تنظمها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والهدف من هذا البرنامج هو تحفيز

وتعزيز مبادرات ريادة الأعمال في إفريقيا جنوب الصحراء وتشجيع منظمي المشاريع في المنطقة من خلال تقديم العديد من الفوائد المالية وغير المالية. وبشكل أساسي، يرجى أن تمكن هذه المسابقة مجموعة البنك الإسلامي وغيرها من مصارف التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات القطاع الخاص، من تحديد وتثقيف منظمي مشاريع كبيرة الأثر والإشراف عليهم في إفريقيا جنوب الصحراء لتعزيز ريادة المشاريع في المنطقة. ويتوقع انطلاق هذه المسابقة في 2014م بعد انتهاء الأجل الأقصى المحدد بنهاية نيسان لتقديم الطلبات.

الحادي عشر: التنسيق بين مختلف الوكالات

123. تركزت أنشطة الأمانة العامة في مجال التعاون الاجتماعي والاقتصادي في سنة 2013 م على تعزيز الاهتمام بزيادة التعاون بين مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي وتوسيع نطاق الشراكة الدولية من أجل تنفيذ قرارات المنظمة.

124. متابعة لما تم التركيز عليه حتى الآن بشأن استشعار صناع القرار في الدول الأعضاء في المنظمة إلى تنفيذ مختلف صكوك المنظمة الخاصة بتعزيز التجارة، ومنذ أن تقلدت مهامي في 1 /2014/1، أوليت ما يلزم من أولوية لتعزيز التنسيق والتآزر بين الوكالات من أجل تنفيذ قرارات المنظمة بشكل فعال وسريع.

125. تحقيقا لذلك، عقد الاجتماع الأول على مستوى القيادة بين الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ورئيس البنك الإسلامي للتنمية في الأمانة العامة للمنظمة في جدة، السعودية، يوم 2014/4/17. وسبقت الاجتماع اجتماعات للجان فرعية معنية بقضايا اقتصادية وفلسطين والقضايا الإنسانية والثقافية والبيئة. ومن أبرز نتائج الاجتماع الاتفاق على التنسيق الفعال لتنفيذ مختلف برامج المنظمة وأهدافها وقراراتها في القطاعات المذكورة مع مواءمة استراتيجياتها المختلفة وزيادة التآزر وتجنب الازدواجية والتداخل.

برنامج العمل العشري

126. تدارست الدورة الأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في كوناكري، جمهورية غينيا، (9-2013/12/11) تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري. حيث قدم التقرير عرضا للإنجازات التي تحققت في سياق تنفيذ البرنامج بما في ذلك مختلف التحديات التي تمت مواجهتها. وتضمن التقرير اقتراحا باتخاذ تدابير لمزيد من التعزيز للمكاسب التي تحققت حتى الآن.

127. أقر المجلس بأن البرنامج أدى إلى تنويع أنشطة المنظمة وزيادتها في مختلف المجالات، وأشار المجلس إلى اقتراب انتهاء مدة البرنامج (ديسمبر 2015) والحاجة لتقييم الانجازات والتحديات التي رافقت تنفيذ هذا البرنامج. ولهذه الغاية، طلبت الدورة الأربعون للمجلس من الأمين العام اتخاذ تدابير من أجل إجراء استعراض شامل للبرامج بغية تقديم المقترحات اللازمة لإعداد برنامج لاحق معتمد.

128. درست الدورة الحادية والأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جدة بالمملكة العربية السعودية، (يومي 18 و2014/6/19، تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع، ثم دعت الأمين العام لعقد اجتماعات لفريق الخبراء الحكوميين، بمشاركة اللجان الدائمة للمنظمة وجميع هيئات المنظمة ومؤسساتها، لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العشري (2005-2015)، وتقييمه، ويذكر أن القطاعات التي يشملها البرنامج العشري الحالي تتضمن، من بين أمور أخرى، الأمن

والسلم وفلسطين والقدس الشريف والتعاون بشأن المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية والإعلامية والعلوم والتكنولوجيا.

129. وفي هذا الصدد، بدأت الأمانة العامة ما يلزم من استعدادات لتنفيذ هذا القرار.

ثاني عشر: التقييم والتوصيات

130. أدى تأكيد أهمية زيادة التنسيق بين مختلف هيئات المنظمة ومؤسساتها مؤخرا إلى زيادة فعالية وسرعة تنفيذ قرارات المنظمة. وقد عقد أول اجتماع على الإطلاق على مستوى القيادة بين الأمين العام ورئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى سلسلة من اجتماعات التنسيق بين أعضاء مجموعة البنك ومختلف مكاتب الأمانة العامة.

131. ومن ثم، سهل توحيد العمل هذا الاستعدادات المشتركة لتنظيم منتدى لآسيا الوسطى ومشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي حول السياحة الإسلامية في جاكرتا، إندونيسيا، ومنتدى الاستثمار حول المشاريع المشتركة التي يرعاها الاتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا في دبي، الإمارات العربية المتحدة، والعملية الجارية لإرساء هياكل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي تؤسس في استانا، كازاخستان، بما في ذلك خطوات عقد الجلسة الافتتاحية لجمعيتها العامة في أوائل 2015. وفي هذا الصدد أبرزت النتيجة الإيجابية للمؤتمر الدولي حول الأمن الغذائي الذي عقد في طشقند، أوزبكستان، امكانات البرامج الوطنية لتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون.

132. كذلك أضاف اختيار المدينتين الفائزتين بجائزة مدينة السياحة لعامي 2015 و 2016 والإعداد الذي بلغ مراحل متقدمة للأنشطة السياحية والثقافية في القدس الشريف وكونيا (تركيا)، زخما لتعاون منظمة التعاون الإسلامي في مجال السياحة،

133. وفيما يتعلق بتطوير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ادت زيادة التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، واستئناف العمل في إطار البرنامج الماليزي لبناء القدرات وبرنامج إدارة دورة المشاريع برعاية الجمهورية التركية، إلى تعزيز الآمال في أن الدول الأعضاء في قدرة منظمة التعاون الإسلامي على الاستجابة لمختلف طلبات دعم برامج التنمية الوطنية التي يشد بعضها أزر البعض الآخر.

134. وبشكل عام، تُقدم التوصيات التالية للجمعية العامة للكومسيك في دورتها الثلاثين لبحثها:

- تجديد الدعوة للدول الأعضاء للتوقيع على مختلف الاتفاقيات الاقتصادية للمنظمة وتصديقها، مع مراعاة استيفاء المتطلبات القانونية لتدشين نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي،
- الحاجة لدراسة المنظمة نظام تعويضات خسائر الدخل الناجمة عن تنفيذ نظام الأفضليات التجارية، وذلك لتمكين الدول الأعضاء التي تنتمي لمناطق أفضليات تجارية إقليمية من بحث الانضمام لإطار منظمة التعاون الإسلامي لتسهيل التجارة.
- مشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المعارض التجارية والمعارض المتخصصة والإسراع بتقديم مشاريع وطنية للحصول على دعم مالي، من شأنه أن يزيد بالتأكيد من التعاون البيني الاجتماعي والاقتصادي في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

- مناشدة الدول الأعضاء دعم دور الدول الرائدة/المحورية باعتبار ذلك وسيلة ذات مصداقية لتبادل الخبرات الوطنية بين الدول الأعضاء. وتعرب الأمانة العامة عن تقديرها لجميع البلدان التي قبلت رعاية مشاريع وبحوث تتعلق بالسياحة والزرعة والطاقة والعمل والقدرة الانتاجية، من بين أمور أخرى.

- دعوة الدول الأعضاء لزيادة مشاركتها وإسهامها والتزامها بمختلف صناديق المنظمة ومنها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق التضامن الإسلامي.

- دعوة الدول الأعضاء لتشيجع مشاركة غرفها التجارية الجامعة، في الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، من أجل زيادة تغطيتها وتمثيلها ووضعها، والقيام القطاع الخاص في الدعوة. وفي هذا الصدد، يُرجى من الدول الأعضاء تقديم الدعم الرسمي لتنفيذ مختلف مبادرات منظمة التعاون الإسلامي التي يقودها القطاع الخاص.

إدارة الشئون الاقتصادية
الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي
2014/9/29

Department of Economic Affairs
OIC General Secretariat
29 September 2014

MEMBER STATES THAT SIGNED /RATIFIEDTHE TPS-OIC AGREEMENTS *(As of 30 October 2014)*								
No.	**Member States**	**Framework Agreement**		**PRETAS**		**TPS-OIC Rules of Origin**		**Submission of the Documents**
		Signed	**Ratified**	**Signed**	**Ratified**	**Signed**	**Ratified**	
1	**Bahrain**	**√**	**√**	*	**√**	**√**	**√**	**√**
2	**Bangladesh**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
3	Burkina Faso	√	---	√	---	√	---	
4	Benin	√	---	√	---	√	---	
5	Cameroon	√	√	√	---	√	---	
6	Chad	√	---	---	----	---	---	
7	Comoros	√	---	√	---	√	---	
8	Cot d'Ivoire	√	---	√	---	√	---	
9	Djibouti	√	√	√	---	√	---	
10	Egypt	√	√	√	---	---	---	
11	Gabon	*	√	---	---	---	---	
12	Gambia	√	√	*	√	*	√	
13	Guinea	√	√	√	---	√	---	
14	Guinea-Bissau	√	---	√	---	√	---	
15	Indonesia	√	√	√	---	√	---	
16	Iran	√	√	√	√	*	√	
17	Iraq	√	√	---	---	---	---	
18	**Jordan**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
19	Kuwait	√	√	√	---	√	---	√
20	Lebanon	√	√	---	---	---	---	
21	Libya	√	√	---	---	---	---	
22	**Malaysia**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
23	Maldives	*	√	---	---	---	---	
24	Mauritania	√	---	√	---	√	---	
25	**Morocco**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
26	Niger	√	---	√	---	√	---	
27	Nigeria	√	---	√	---	√	---	
28	**Oman**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
29	**Pakistan**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
30	Palestine	√	√	√	√	√	√	
31	**Qatar**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
32	**Saudi Arabia**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
33	Senegal	√	√	---	---	---	---	
34	Sierra Leone	√	---	√	---	√	---	
35	Somalia	√	√	√	√	√	√	
36	Sudan	√	---	√	---	√	---	
37	**Syria**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
38	Tunisia	√	√	√	---	√	---	
39	**Turkey**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
40	**UAE**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
41	Uganda	√	√	---	---	---	---	
		39	**30**	**31**	**16**	**30**	**16**	**13**

* ***Ratified the Agreement***